



متطلبات تنمية الوعي القانوني لدى الطلاب في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

أ. وائل بن يحيى الهاشمي

باحث بقسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: Hashmiwael@gmail.com

د. ماهر أحمد حسن محمد

أستاذ أصول التربية المساعد، كلية التربية، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: mamohamed@iau.edu.sa

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لدى طلابها، ومعوقات ومتطلبات تنميته، وكذلك وضع تصور مقترح لتنمية الوعي القانوني لدى الطلاب في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي. كما استخدمت استبانتين الأولى تم تطبيقها على عينة عشوائية طبقية بلغ عددها (1643) طالباً وطالبة بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، والثانية تم تطبيقها على عينة عشوائية طبقية بلغ عددها (160) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، ومن أهمها:

- اتفاق عينة الدراسة من الطلاب على ان دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها يتحقق بدرجة متوسطة
- اتفاق عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس على أن دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها يتحقق بدرجة متوسطة
- اتفاق عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة على وجود بعض المعوقات تعوق دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها
- اتفاق عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بدرجة كبيرة على ضرورة توفير المتطلبات اللازمة لتفعيل دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها
- وجود فروق دالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة من الطلاب والطالبات عند مستوى الدلالة 0,01 حول محور " واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها" ككل وبعدي (دور أعضاء هيئة التدريس، والأنشطة الطلابية) لصالح الطالبات، بينما لا توجد فروق دالة إحصائية بين الطلاب والطالبات في بعدي (دور الإدارة الجامعية، والمقررات الدراسية).
- لا توجد فروق دالة إحصائية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها.

الكلمات المفتاحية: الوعي القانوني، طلاب الجامعة، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل.

Requirements for developing Legal Awareness of Imam Abdul Rahman bin Faisal University's Students

Wael Yahya Hashmi

Researcher in the Department of Fundamentals of Education, College of Education,
Imam Abdul Rahman bin Faisal University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: Hashmiwael@gmail.com

Dr. Maher Ahmed Hassan Mohammed

Assistant Professor of Foundations of Education, College of Education, Imam Abdul
Rahman bin Faisal University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: mamohamed@iau.edu.sa

ABSTRACT

This study aims to pinpoint the reality of the role of Imam Abdulrahman Bin Faisal University in developing legal awareness among its students and the constraints and requirements of its development. This study tries to set a proposal for developing legal awareness of students at Imam Abdul Rahman bin Faisal University based on descriptive survey method. And two questionnaires have been used the first has been occurred on (1643) male and female students at Imam Abdul Rahman bin Faisal University and the second has been occurred on (160) faculty members at Imam Abdul Rahman bin Faisal University in Dammam city (KSA) the study reached several results the significant of which are:

- The agreement of selected students on the role of Imam Abdul Rahman Bin Faisal University in promoting legal awareness of its students
- The agreement of selected faculty members agreed that Imam Abdul Rahman Bin Faisal University's role in promoting legal awareness of its students
- The agreement of selected faculty members agreed that there were certain obstacles to the role of Imam Abdul Rahman Bin Faisal University in developing the legal awareness of its students
- The agreement of selected faculty members agreed that the requirements needed to give effect to the role of Imam Abdul Rahman Bin Faisal University in the development of legal awareness for its students.

Keywords: legal awareness, university students, Imam Abdul Rahman bin Faisal University.



مقدمة

يعد القانون اتجاهًا هاماً من الثقافة المجتمعية التي يجب أن تكون عالية لدى أفراد المجتمع بمختلف شرائحهم. فحياة البشر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحقوق والواجبات والأنظمة المختلفة؛ لذا يأتي القانون فينظمها ويرتبها بشكل دقيق حسب اللوائح والتشريعات.

يشكل الوعي القانوني مطلباً معرفياً مهماً فرضته التغيرات والتحديات التي يمر بها العالم اليوم كالغزو الفكري والجرائم الإلكترونية والإرهاب المعلوماتي وغيرها. فالوعي بالقانون والأنظمة والتشريعات من العوامل التي تساعد على تعديل وتقويم سلوكيات الأفراد والحد من الانحرافات الفكرية والسلوكية والجرائم بمختلف أنواعها، فزيادة الوعي القانوني بين أفراد المجتمع يؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة، وتهذيب سلوكيات الأفراد وضبطها، ويساعدهم في فهم لغة القانون، ويرفع من معدلات الإدراك والمسؤولية لديهم، مما يجنبهم الوقوع في الأخطاء القانونية.

وتقوم مؤسسات التعليم بدور مهم في إكساب الطلاب الثقافة القانونية لارتباطها بمرحلة التكوين وتشكيل الشخصية ونموها ونضجها، ومن ثم فهي المسؤولة عن اكساب طلابها مختلف أنواع المعرفة سواء كانت ثقافية أو سياسية أو قانونية بين مختلف فئات المجتمع من خلال أنشطتها وبرامجها المتنوعة للارتقاء بالمجتمع والنهوض به وتطويره.

وقد أوصت العديد من المؤتمرات والندوات العربية والدولية على ضرورة نشر الوعي القانوني بين مختلف فئات المجتمع، حيث أوصى المؤتمر الدولي لمكافحة الجريمة الذي عقد في مدينة " فيينا " النمساوية بضرورة وضع نظام يكفل تعريف الناس بالقانون على المستويات كافة وفي جميع مراحل التعليم (الأمم المتحدة، 2019)، كما أوصى المؤتمر العربي الأول لتنمية الوعي القانوني والوطني المنعقد في بغداد عام 2013م، بضرورة تكثيف الجهود من أجل تنمية ثقافة الوعي القانوني على المستويين الوطني والعربي، مما يستوجب على المجتمع بجميع أفراده أن يكون أكثر وعياً بحقوقهم وواجباتهم وبالقوانين المستجدة التي تنظم حياتهم (جامعة الدول العربية، 2013)، كذلك مؤتمر الثقافة القانونية في المؤسسات التربوية " نحو ثقافة قانونية تربوية" الذي أقامته جمعية الحقوقيين الكويتيين 2018 بضرورة تفعيل دور المؤسسات التربوية في نشر الثقافة القانونية (جمعية الحقوقيين الكويتية، 2018).

وقد اهتمت الجامعات السعودية بنشر الوعي القانوني بين طلابها، حيث عقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (2008) ورشة عمل بعنوان تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي في مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، والتي أوصت بضرورة وضع مقرر مستقل باسم حقوق الإنسان يدرس لجميع طلاب وطالبات مؤسسات التعليم الحكومية والأهلية وفي جميع التخصصات (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، 2008)، كما أطلقت كلية الحقوق بجامعة الملك فيصل (2019) برنامج العيادات القانونية لتقديم الخدمات القانونية للمجتمع بشكل تطوعي وتطوير مهارات المتدربين والمتدربات وصقل شخصياتهم القانونية بإدخالهم لميدان العمل وتهيئتهم لمواجهة المجتمع بشكل فعال (جامعة الملك فيصل، 2019)، وتحقيقاً لرؤية 2030 فقد أقرت وزارة التعليم أخيراً إدراج مادة القانون ضمن مناهج التعليم العام في المرحلة الثانوية (وزارة التعليم، 2018)، كما قامت الجامعات بإنشاء المراكز القانونية لتوعية منسوبيها بالحقوق والواجبات القانونية داخل الجامعة وخارجها.

ومن هنا فقد أصبح نشر الوعي القانوني لدى طلاب الجامعات ضرورة لا خياراً لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وإكسابهم الثقافة القانونية لحمايتهم من الانحراف الفكري والتطرف وارتكاب السلوكيات المخالفة للمجتمع، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على متطلبات تنمية الوعي القانوني لدى الطلاب في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما متطلبات تنمية الوعي القانوني لطلاب جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل؟

ويتفرع من هذا السؤال عددٌ من الأسئلة الفرعية وهي:



- 1- ما واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها من وجهة نظر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس؟
- 2- ما معوقات تنمية الوعي القانوني لدى الطلاب في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- 3- ما متطلبات تنمية الوعي القانوني للطلاب في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- 4- ما الفروق ذات الدلالة إحصائياً بين استجابات الطلاب على واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني طبقاً لمتغيرات الجنس ونوعية الكليات والمستوى الدراسي؟
- 5- ما الفروق ذات الدلالة إحصائياً بين استجابات أعضاء هيئة التدريس على واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني للطلاب ومعوقاته ومتطلباته طبقاً لمتغيرات الجنس ونوعية الكليات والدرجة العلمية؟
- 6- ما الفروق ذات الدلالة إحصائياً بين استجابات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني للطلاب؟
- 7- ما التصور المقترح لتوفير متطلبات تنمية الوعي القانوني لدى الطلاب في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- 1- التعرف على واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها.
- 2- التعرف على متطلبات تنمية الوعي القانوني لدى الطلاب في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل.
- 3- التعرف على معوقات تنمية الوعي القانوني لدى الطلاب في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل.
- 4- وضع تصور مقترح لتوفير متطلبات تنمية الوعي القانوني لدى الطلاب في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل.

أهمية الدراسة:

• الأهمية النظرية:

- تناولها موضوع الوعي القانوني لطلاب الجامعة باعتباره الركيزة الأساسية لاستقرار المجتمع وحمايتهم من التطرف الفكري والإرهاب المعلوماتي وغيرها.
- تناولها شريحة الطلاب بالجامعات؛ لكونها أكثر فئات المجتمع احتياجاً لإكسابهم الثقافة القانونية لحمايتهم من الانحراف الفكري وارتكاب المخالفات السلوكية القانونية.
- تناولها متطلبات تنمية الوعي القانوني لدى الطلاب بالجامعات للحفاظ على أمنهم الشخصي وأمن واستقرار المجتمع.

• الأهمية التطبيقية:

- نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها قد تفيد المسؤولين من التربويين بالجامعات السعودية في التعرف على واقع الدور الذي تقوم به الجامعة في تنمية الوعي القانوني ومعوقات تنميته.
- نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها قد تفيد المسؤولين بالجامعات السعودية ووزارة التعليم في معرفة متطلبات تنمية الوعي القانوني للطلاب في الجامعة.
- التصور المقترح الذي تضعه الدراسة قد يفيد المسؤولين بالجامعات السعودية في كيفية تنمية الوعي القانوني للطلاب.

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تناول التحديات التي تفرض الاهتمام بالوعي القانوني، وواقع الوعي القانوني لدى الطلاب في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل ومعوقاته ومتطلبات تنميته.
2. الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1442هـ.
3. الحدود المكانية: اقتصر تطبيق الدراسة الميدانية على كليات جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في الدمام.



4. **الحدود البشرية:** اقتصر تطبيق الدراسة الميدانية على طلاب وطالبات المستوى الأول والثاني لكونهم مدخلات الجامعة، وطلاب وطالبات المستويات الأخيرة (السابع والثامن في الكليات العلمية والإنسانية، والتاسع والعاشر أو أكثر في الكليات الهندسية والطبية) لكونهم مخرجات الجامعة، وكذلك أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعة.

مصطلحات الدراسة:

1. الوعي:

يعرف الوعي في اللغة بأنه الفهم وسلامة الإدراك والإحاطة والفتنة والحفظ والتقدير (المعجم الوسيط ، 2004، ص.675)

ويعرف الباحث الوعي إجرائياً بأنه: الطريقة التي يدرك بها الطالب الواقع الاجتماعي من حوله وما يشتمل عليه من علاقات ونظم ومدى فهمهم بما يدور فيه من أحداث.

2. الوعي القانوني:

يعرف العويبي (2011) الوعي القانوني بأنه " جملة الآراء التي تعكس علاقة المواطن بالحق العام والتصورات التي يملكها المواطنون حول حقوقهم وواجباتهم، وحول شرعية أو عدم شرعية هذا السلوك أو ذلك " (ص.187).

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه: فهم طلاب الجامعة اللوائح والأنظمة والقوانين والتشريعات المدنية التي تنظم علاقاتهم وسلوكياتهم مع أفراد المجتمع.

3. جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل:

جامعة حكومية سعودية تأسست عام 1975 م، تقع في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية بمدينة الدمام.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

المحور الأول: الوعي القانوني: مفهومه وأهميته وأهدافه والعوامل المؤثرة فيه.

مفهوم الوعي القانوني:

يعد الوعي القانوني جزء من الوعي الاجتماعي العام وبيصاغ ويتشكل طبقاً للواقع الاقتصادي والاجتماعي، فهو يسهم بدور مهم في حياة البشر والمجتمع، فالبشر في حياتهم يتمسكون بأصول وقواعد سلوك معينة، تظهر تاريخياً وتتغير مع تطور المجتمع، وهي التي تشكل الوعي القانوني لديهم، فالوعي القانوني يتمثل في فهم الآراء والأفكار القانونية السائدة في المجتمع التي تفصح عن علاقة أفراد المجتمع بالنظام القانوني النافذ، ومدى فهمهم لما يعد مطابقاً للقانون أو مخالفاً له.

وتمثل الثقافة القانونية الحد الأدنى من المعرفة القانونية التي يجب أن يعلمها الفرد في حياته، فهي التي تساعد كل فرد يعيش داخل المجتمع في معرفة ما عليه من حقوق وما يترتب عليه من التزامات، وقواعد المعاملات بينه وبين الآخرين في الحقوق والالتزامات، ومن هنا فإنه كلما زادت المعرفة في الثقافة القانونية لدى أفراد المجتمع كلما أدى ذلك إلى زيادة وعي المجتمع بالحقوق والواجبات (فتيني، 2017، ص.34)، فالثقافة القانونية تمثل تصورات الناس لدور القانون في الحفاظ على النظام الاجتماعي (Kurkchian, 2011, p. 371).

تتعدد تعريفات الوعي القانوني وتتنوع تبعاً لاهتمامات الباحثين، إذ يعرفه إبراهيم (2009، ص.161) بأنه: "القوانين والتشريعات التي تحدد العلاقة بين الفرد والآخرين في المجتمع"، ويعرفه العويبي (2011، ص.187) بأنه: "جملة الآراء التي تعكس علاقة المواطن بالحق العام والتصورات التي يملكها المواطنون حول حقوقهم وواجباتهم، وحول شرعية أو عدم شرعية هذا السلوك أو ذلك"، ويعرفه دينارا (Dinara, 2014, p.26) بأنه: الفهم الجيد لما للفرد من حقوق وواجبات، ومعرفة حدود العلاقات بينه وبين أفراد المجتمع، وبينه وبين مؤسسات المجتمع.

أهداف الوعي القانوني:

يعد الوعي بالقانون هو الهدف الأسمى والغاية وليس فقط لمعرفة التشريعات والنصوص القانونية، بل هو صورة متكاملة وشاملة لكافة أنواع الوعي ورفع المستوى الثقافي والمعرفي للمواطن ليكون قادراً على استيعاب القانون وتقبل أوامره ونواهيه بشكل صحيح، ويتبنى القانون ويجعله قيمة عليا يدرك أبعادها ويسعى لتطبيق موجباتها (القاضي، 2014، فقرة 1)، وتسعى المجتمعات المتقدمة إلى إيجاد وعي عام لدى أفرادها من خلال نشر الثقافات

المتعلقة بالجوانب الصحية والبيئية والقانونية والأمنية والاقتصادية ذات الصلة بمنظومة المجتمع والدولة، إذ أن المجتمع الواعي قادر على التصدي لكل الهجمات التي تستهدف كينونته وأساسه التي نشأ عليها.

أهمية الوعي القانوني:

يعد الوعي القانوني ركيزة مهمة وأساسية داخل أي مجتمع، فهو ضرورة حياتية في الفترة الراهنة، و يساعد كل فرد مهما كان دوره في تعرف واجباته فيؤديها وأدراك حقوقه فيحافظ عليها (زيروفان، 2006، ص9). كما تمكن أهمية الوعي القانوني في دوره بتنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع، مما يمكنهم من حفظ حقوقهم وجعلهم أكثر فهماً للحياة العملية؛ فيصبح المجتمع أكثر انضباطاً، وتقل فيه عدد الخلافات والجرائم، مما يخفف العبء على الجهات القضائية في الدولة ويساهم في بنائها وتقدمها، وواجب الشخص القانوني تجاه مجتمعه نشر الثقافة القانونية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والنشرات الأسبوعية؛ ليتحقق من ذلك الهدف الأسمى وهو فهم القانون واستيعابه، وبذلك يتمكن من تقبله والانقياد لأوامره ونواهيه وتطبيقها عن قناعة، كما تمكن أهميته في تحليل سلوك الناس، كيف يفكرون، ويفعلون الأمور والمهام، وهو الضابط الرئيسي في تصرفاتهم وتفاعلهم (Mary,2018,p.71).

- العوامل المؤثرة في الوعي القانوني للطلاب في الجامعات:

يعد الوعي القانوني ضرورة حياتية لتحقيق الاستقرار والنمو والازدهار في المجتمع، ولكي يحقق أي قانون الثبات والشرعية، فإنه يجب أن يستمد من مصادر ثابتة ومكتوبة ومعتمده، حتى تكون الأساس الذي يتم استنباط القوانين منه، وفي المملكة العربية السعودية فإن القوانين تستمد من دستورها المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية، وبالتالي فإن العلوم الدينية والثقافية والتراث الثقافي الفقهي تعد من أهم الأسس لاكتساب الوعي القانوني، كما أن المكتبات العامة والوطنية والجامعية والمتخصصة بما تحويه من المراجع والكتب تقف بمسؤولياتها في تنمية الوعي القانوني والتأثير عليه. (القطاني، 2019، ص147).

ويتأثر الوعي القانوني بالعديد من العوامل، التي تتفاعل فيما بينها، لتشكل الوعي القانوني للأفراد، في مختلف مراحل حياتهم، فرفع مستوى الثقافة القانونية للطلاب وتنمية وعيهم بحقوقهم واجباتهم عملية مستمرة ومتطورة مع التغيرات الحادثة في القوانين ذاتها ووفقاً لظروف المجتمع المتجدد، ومن أهم العوامل التي تؤثر في تنمية الوعي القانوني للطلاب: العوامل الاجتماعية، والعوامل التربوية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل الشخصية المرتبطة بالفرد نفسه،

المحور الثاني: التحديات والتغيرات التي فرضت ضرورة الاهتمام بالوعي القانوني في المملكة العربية السعودية:

وتعد الفترة الحالية التي تعيشها المملكة العربية السعودية من التطور الاستراتيجي في مختلف المجالات من أهم الفترات التي يجب أن يتعلم فيها كل فرد وينمي ثقافته القانونية، نظراً لما تشهده هذه الفترة من تقدم تكنولوجي وتقني في التعاملات المالية والتجارية، فأصبح الكثير من التعاملات يتم عبر الإنترنت والمواقع الإلكترونية للوزارات والهيئات، ومن هنا تبرز أهمية الثقافة القانونية كواحدة من ضروريات الحياة، فعلى سبيل المثال الثورة التقنية التي يعيشها العالم اليوم جعلت الناس أكثر عرضة لكثير من المشاكل القانونية، حيث يتم رصد تورط العديد من الأفراد في قضايا ومخالفات متنوعة بسبب عدم درايتهم بالقانون، أو العقوبة المترتبة على أفعالهم، فالجهل بالقانون امر في غاية الخطورة لأنه يشكل عبئاً على الفرد يكمن في إمكانية تعرضه للمساءلة القانونية في أية لحظة يرتكب فيها أمراً مخالفاً للقانون عن عدم دراية، كما يشكل عبئاً على القائمين بتطبيق القانون وتنفيذه ومن ثم معاقبة المخالفين حسب ما تم تحديده من قبل المشرع (عابد، 2014، فقرة 2).

كما أدت التغيرات العلمية والتكنولوجية والانفتاح الإعلامي انتقال الثقافة السلبية إلى أفراد المجتمع، كثقافة العنف والتطرف الفكري والتقليد وتعاطي الممنوعات والإرهاب وغيرها من موضوعات أثرت بالسلب على أفراد المجتمع السعودي لاسيما شريحة الطلاب، حيث يكشف لنا الواقع عن حالات تجاوز القانون أو بمعنى آخر عدم احترامه من قبل هذه الشريحة، فالانفتاح في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساهم وبشكل كبير في نقل الثقافات المختلفة بين شعوب العالم بكل سهولة ويسر، ومهدت الانتقال للثقافة الإيجابية والسلبية بين كافة دول العالم.

يعد تنمية الوعي القانوني للطالب ضرورة لا خيار في عصر الانفجار المعرفي والتطور التكنولوجي وما صاحبها من تطور الأفكار والممارسات الحياتية وتوجد العديد من التحديات والتغيرات فرضت ضرورة نشر وتنمية الوعي القانوني للطلاب في الجامعات بالمملكة العربية السعودية،

المحور الثالث: جهود مؤسسات التعليم العالي في تنمية الوعي القانوني لطلابها

إن من أهداف المؤسسات التعليمية ترجمة الأهداف الاجتماعية إلى ممارسات تترجم في سلوك وأخلاقيات الأفراد، لذا فإن أهدافها تستمد من السياسية العامة للدولة، وتتفق الدول الكثير من الأموال لدعم هذه المؤسسات، إدراكاً لدورها في رقي المجتمع واستقراره، لذا فهي تتحمل مسؤولياتها أمام المجتمع من خلال الحفاظ على الثقافة والتقاليد، وتنشئة الأفراد وضبط سلوكياتهم وتعوديهم على احترام النظم والقوانين المعمول بها في الدولة (عبد الحميد، 2010، ص.74).

ويشير كل من بريستر وجونز وكريستينا (Jones & Christina, 2008, p.29) إلى أن التربية القانونية أصبحت مطلباً مهماً في السياسة التعليمية لأي دولة تسعى للاستقرار، وقد سعت الكثير من الدول إلى إعداد برامج تعليمية مستقلة حول التربية القانونية، أو تضمينها داخل المناهج التعليمية، حيث أدركت أن الثقافة والتربية القانونية تساعدها في التغلب على ما يعترضها من مشكلات نتيجة تعدد الانتماءات داخل المجتمع الواحد، وضبط سلوكيات الطلاب، والحد من المشكلات السلوكية المتعلقة بالعنف والتخريب والتسرب والإدمان وغيرها.

ومن هنا يعد تنمية الوعي القانوني لأفراد المجتمع خطوة أولى لبناء دولة القانون، ولضمان حقوقهم داخل مجتمعهم والعيش السلمي فيما بينهم، وتكوين شخصية الأفراد وتوعية المواطنين واحترامهم للقانون، ومن ثم فإن تحقيق التوعية القانونية للأفراد في المجتمع هي مسؤولية الدولة ومؤسساتها، وتحقيق هذا الوعي يكون عبر برنامج تعمل مؤسسات الدولة على تحقيقه وبالتعاون مع كافة مؤسسات المجتمع المدني.

ويبدأ تحقيق التوعية القانونية للنشء من الأسرة ثم المدرسة مروراً بالجامعات، وذلك بتخصيص عدد من المناهج الدراسية المعنية بتناول أبرز القضايا القانونية التي تهم المواطن وتحثه على احترام القوانين وبيان خطورة العقوبات التي قد يواجهها.

وقد بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة في نشر الوعي القانوني بين أوساط المجتمع في جميع المجالات الحقوقية والقانونية المختلفة، وكفلت تطبيقها والمحافظة عليها لجميع فئات وأفراد المجتمع، الأمر الذي يؤكد تضمين النظام الأساسي للحكم عدداً كبيراً من المواد التي تعنى بالتشريعات المدنية، إضافة إلى إنشاء هيئة عامة لحماية حقوق الإنسان، وكذلك إنشاء جمعية وطنية للغرض نفسه، لتعريف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، وتنمية وتأسيس القيم والمفاهيم القانونية لديهم ونشر الوعي بها، كما أقر مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء والتوثيق «عدل»، والذي ينص على دعم الثقافة القانونية، وتفعيل دورها في رفع مستوى الوعي القانوني لدى الأفراد من خلال وسائل الإعلام أو البرامج التي تصب في وعاء ثقافة القانون خصوصاً (المنصة الوطنية الموحدة، 2010).

وعلى صعيد مؤسسات التعليم العالي، فقد بذلت الجامعات جهوداً كبيرة لتنمية الوعي القانوني لمنسوبيها من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب، وذلك لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم القانونية سواء أكانت جامعية أو مدنية وتمثل هذه الجهود فيما يلي:

عقد المؤتمرات والندوات العلمية

إنشاء كليات / أقسام متخصصة في القانون بالجامعات

إنشاء برامج تمنح درجة الماجستير والدكتوراه في الجامعات السعودية

إنشاء مراكز ووحدات للتوعية الفكرية والقانونية بالجامعات السعودية

جهود جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني

المحور الرابع: متطلبات تنمية الوعي القانوني للطلاب في الجامعات السعودية:

إن تضافر جهود الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والجامعات لتأسيس عمل مشترك، يساعد على النهوض بمهام توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم القانونية الأساسية،

فتنمية الوعي القانوني في المجتمع يؤدي إلى حدوث تغيرات ثقافية وقانونية واجتماعية كبرى، وبالتالي يوجد تغييراً في الوعي القانوني للأفراد، ومن أهم مصادر ومتطلبات تنمية الوعي القانوني وسائل الإعلام الرسمية

والمستقلة ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، إضافة إلى التنقيف الذاتي عن طريق القراءة والمطالعة للصحف والكتب والدوريات الشهرية والفصلية، والندوات والمحاضرات. وذكرت القحطاني (2019، ص.145) أن الاهتمام بالواجبات والحقوق العامة في المجتمع وتحقيق القدر الأعلى من الوعي في شتى المجالات الحقوقية والإنسانية أمر بالغ الأهمية لما له من الفضل في تحقيق النظام وضمان الحقوق في مجالات التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وكذلك تعريف الطالب بحقه وتمكينه من الحصول على عناية ودفعه للقيام بواجباته واحترام حقوق الآخرين، بالإضافة إلى توعيته بكيفية عمل المؤسسات القانونية في التعامل مع المشكلات، بحيث يكون القانون مرجعاً أساسياً لهم في حياتهم العملية والاجتماعية، ولا تنحصر التوعية بالقانون في تبسيط مفاهيمه بين مختلف فئات المجتمع فقط بل يتوازي مع رفع المستوى الثقافي العام للمواطن لاستيعاب القانون بحيث يتناغم ويتكامل المحوران.

ويطلب لتنمية الوعي القانوني لطلاب الجامعات في المملكة العربية السعودية، ضرورة توفير عدة متطلبات هي:

1-متطلبات قانونية وتشريعية

2-متطلبات إدارية وتنظيمية

3-متطلبات مادية وبشرية

4-متطلبات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات القضائية

الدراسات السابقة

أدراسات تناولت واقع الوعي القانوني أو الثقافة القانونية:

هدفت دراسة السهلي (2017) إلى التعرف على مدى توافر الثقافة الحقوقية في البيئة الجامعية وذلك من وجهة نظر طلاب قسم الثقافة الإسلامية بجامعة الملك سعود بالرياض، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت استبانة على عينة عشوائية طبقية عددها (147) طالباً، وتوصلت إلى نتائج أهمها أن للأستاذ الجامعي دوراً إيجابياً في نشر الثقافة الحقوقية وكذلك أظهرت الدراسة توافر الثقافة الحقوقية في البيئة الجامعية.

كما هدفت دراسة كاي ما (Kai Ma, 2018) إلى معرفة اتصال طلاب الجامعات بالقانون في النظام التعليمي الصيني، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت استبانة على عينة عشوائية بسيطة عددها (592) طالب، وحللت المشكلات المختلفة في نشر الوعي القانوني لطلاب الكلية في العصر الجديد، وتوجهت لطرح أفكار التدريس والتدابير المحددة للتعليم القانوني لطلاب الجامعات كما هو مطلوب في عصر الاشتراكية الجديد.

كما هدفت دراسة جاريث و ادويت (Garieth,O & Edut,O, 2018) إلى تقييم مستوى الوعي لدى الطلاب وإنفاذ الأحكام القانونية في الجامعات النيجيرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت استبانة على عينة عشوائية بسيطة عددها (154) طالب، وتوصلت إلى نتائج أهمها: أن مستوى وعي الطلاب القانوني كان مرتفعاً بشكل ملحوظ، ولكن مستوى إنفاذ الطلاب للأحكام القانونية كان منخفضاً بشكل ملحوظ.

كما هدفت دراسة البلوشي (2019) إلى التعرف على تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي والأمني والقانوني للشباب الإماراتي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقاً استبانة على عينة عشوائية طبقية من طلاب التعليم الجامعي من كلا الجنسين (ذكور وإناث) عددهم (400) طالب، وتوصلت إلى نتائج أهمها ارتفاع نسبة من اطلع على قانون الجرائم الإلكترونية لدولة الإمارات إلى حد ما بنسبه 51%، ومن أجاب بنعم بنسبة 29%، وهو ما يوضح وعي الشباب بهذه القوانين، و ارتفاع نسبة من اطلع على قانون الإمارات لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، حيث كانت نسبتهم 83,5%، وهو ما يكشف زيادة الوعي القانوني بمخاطر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

بدراسات تناولت دور الجامعات في تنمية الوعي القانوني:

كما هدفت دراسة سفيتلانا و داويان (Svetlana & Daoyan,2016) إلى التعرف على دور الهيئة الأكاديمية في تنمية الوعي القانوني للطلاب، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت استبانة على عينة عشوائية طبقية عددها (436) طالباً وطالبة، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها أن التعليم القانوني لم ينل مكانة تستحق الاهتمام في الجامعات، و ضعف الوعي القانوني لدى الطلاب وقد أرجعت هذه الدراسة ذلك إلى: ندرة عقد الدورات التدريبية داخل الكليات الجامعية و خلو المقررات الدراسية من التربية القانونية.

كما هدفت دراسة الدغمي وآخرون(2017) إلى التعرف على دور جامعة اليرموك في تعزيز مفاهيم التربية القانونية من وجهة نظر طلاب الدراسات الاجتماعية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت استبانة على عينة عشوائية طبقية عددها (129) طالبا وطالبة بجامعة اليرموك بأربد، وتوصلت الدراسة إلى أن دور جامعة اليرموك في تعزيز مفاهيم التربية القانونية من وجهة نظر طلبة الدراسات الاجتماعية متوسطا، وأن الجامعة تخلوا من مراكز متخصصة لتقديم الإستشارات القانونية للطلاب.

كما هدفت دراسة عساف (2017) إلى التعرف على دور الجامعات الفلسطينية في تنمية المعرفة القانونية لطلبتها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت استبانة على عينة عشوائية بسيطة عددها (297) طالبة، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها أن دور الجامعات الفلسطينية في تنمية المعرفة القانونية بالحقوق للطلبات جاء بدرجة كبيرة بنسبة (72,2%)، واحتل مجال تنمية المعرفة بالحقوق العامة المرتبة الأولى بنسبة (78,8%)، يليه مجال تنمية المعرفة بالمضامين القانونية بنسبة (72%) .

كما هدفت دراسة أبو مندبل (2019) إلى التعرف إلى درجة تقدير طلاب الجامعات الفلسطينية بمحافظة فلسطين الجنوبية لدورها في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني لديهم ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وطبقت استبانة على عينة عشوائية طبقية عددها (356) طالبا وطالبة ، وتوصلت إلى نتائج أهمها أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسط درجات أفراد العينة لدور الجامعات الفلسطينية بمحافظة فلسطين الجنوبية في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني تعزى لمتغير الجنس، واطهرت الدراسة أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدور الجامعات الفلسطينية بمحافظة فلسطين الجنوبية في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني على جميع الحالات تعزى لمتغير الكلية (الإنسانية، الشرعية، العلمية) ولصالح الكلية الشرعية بينما توجد فروق في مجال المعرفة بين مجموعة الكلية الإنسانية ومجموعة الكلية العلمية ، ولصالح الكلية الإنسانية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أ-العناصر التي تم استخلاصها من الدراسات السابقة، ومن خلال عرض الدراسات السابقة تم استخلاص بعض العناصر التالية:

- ضعف الدور الذي تقوم به المؤسسات التعليمية في تنمية الوعي القانوني للطلاب وقد أكدت على ذلك دراسة الدغمي وآخرون، 2017
- خلو الجامعات من مراكز متخصصة لتقديم الإستشارات القانونية للطلاب وأكدت ذلك دراسة الدغمي وآخرون(2017).

- الدور الإيجابي لعضو هيئة التدريس في نشر الثقافة القانونية وقد أكدت على ذلك دراسة (السهلي،2017)
- ندرة إقامة الدورات والندوات من قبل المؤسسات الحقوقية وقد أكدت على ذلك دراسة سفيتلانا و داويان

(Svetlana & Daoyan,2016)

ب-أوجه التشابه بين البحث الحالي والدراسات السابقة:

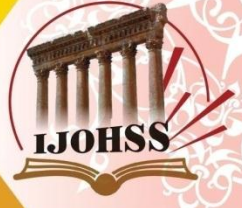
- من حيث الموضوع: تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة كل (كاي ما، 2018 ؛ البلوشي،2019) في دراستها موضوع الوعي القانوني.

- من حيث المنهج: تتفق الدراسة الحالية مع دراسة كل من جاريث و ادويت (Garieth,O & Edut,O, 2018)، و دراسة السهلي (2017)، ودراسة عساف (2017)، و دراسة كاي ما (Kai Ma, 2018)، ودراسة أبو مندبل (2019)، ودراسة البلوشي (2019) في استخدامها للمنهج الوصفي.

- من حيث المجتمع والعينة: اتفقت الدراسة الحالية مع دراسات كل من جاريث و ادويت (Garieth,O & Edut,O, 2018)، و دراسة السهلي (2017)، ودراسة عساف (2017)، ودراسة كاي ما (Kai Ma, 2018)، ودراسة أبو مندبل (2019)، ودراسة البلوشي (2019) في تطبيقها على طلاب وطالبات الجامعات.

ج-أوجه الاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة:

- من حيث الموضوع: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في دراستها واقع الوعي القانوني بالجامعة ومعوقاته ومتطلبات تفعيله،



- من حيث المجتمع والعينة: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تطبيقها على طلاب وطالبات الجامعة وأعضاء هيئة التدريس معاً، بينما طبقت الدراسات السابقة على الطلاب والطالبات فقط.
د-أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة فيما يلي:

- إعداد الإطار النظري للدراسة.
- اختيار منهج الدراسة الملائم.
- تصميم أداة الدراسة.
- تحليل وتفسير نتائج الدراسة.
- تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي، والقائم على جمع المعلومات والبيانات وتحليلها عن الوعي القانوني مع الاستعانة بأدواته وهي الاستبانة التي تم تطبيقها على عينة من الطلاب والطالبات وأعضاء هيئة التدريس بكلية جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل للكشف عن واقع الوعي القانوني ومعتقداته ومتطلبات تفعيله.

مجتمع الدراسة:

أ-أعضاء هيئة التدريس: تكون مجتمع الدراسة من (1371) عضو هيئة تدريس موزعين على (15) كلية على اختلاف درجاتهم العلمية.

ب-الطلاب: كما تكون مجتمع الدراسة الحالية من عدد (21580) طالباً جامعياً وطالبةً موزعين على (15) كلية في المستويات الدراسية من الأول إلى العاشر.

عينة الدراسة:

لقد مر اختيار عينة الدراسة من مجتمعها بعدة مراحل هي:

•**المرحلة الأولى:** تحديد الحد الأدنى للعينة الأساسية وفقاً لمعادلة كوشران: قام الباحث باختيار حجم العينة الأساسية بواسطة معادلة كوشران Cochran formula والذي يطبق المعادلة بشكل الكتروني دقيق؛ لتحديد حجم المشاركين من خلال الرابط التالي <https://www.macorr.com/sample-size-calculator.htm>؛ حيث كان حجم مجتمع الدراسة (21580) فرداً بالعام الدراسي (2021/2020) فإن الحجم الأمثل للعينة يكون (337) فرداً عند مستوى ثقة 95%.

وبناء على ما سبق كان الحد الأدنى للعينة الأساسية للدراسة (337) طالباً وطالبة ولذلك فقد قام الباحث بتطبيق أدوات الدراسة على عدد (1643) لضمان أفضل تمثيل ممكن لمجتمع الدراسة.

•**المرحلة الثانية:** تم اختيار كليات جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل وتم استبعاد منطقتي الجبيل والقطيف.

•**المرحلة الثالثة:** تم اختيار عينة عشوائية طبقية وفق طريقة الاختيار العشوائي المتناسب من طلاب وطالبات وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل مع مراعاة حجم المجتمع.

أ-عينة الطلاب:

تم اختيار عينة عشوائية طبقية بلغ عددها (1643) طالب وطالبة بما يعادل 6,71% من المجتمع الأصلي

ب-عينة أعضاء هيئة التدريس:

طبق الباحث استبانة الوعي القانوني على عينة عشوائية طبقية عددها (160) عضو هيئة تدريس على اختلاف درجاتهم العلمية، حيث تشكل 11,47% تقريباً من حجم المجتمع الأصلي لهيئة التدريس مما يدعو إلى الثقة فيما تزودنا به الدراسة من نتائج

أدوات الدراسة:

استخدم الباحث الاستبانة أداة لجمع البيانات؛ وذلك نظراً لمناسبتها لأهداف الدراسة، ومنهجها، ومجتمعها، وللإجابة عن تساؤلاتها.



أبناء أدوات الدراسة:

بعد الاطلاع على الأدبيات التربوية، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وفي ضوء معطيات وتساؤلات الدراسة وأهدافها تم بناء استبانتيين للتعرف على واقع الوعي القانوني ومعوقاته ومتطلبات تنميته كما يلي:

1- استبانة لطلاب:

وتكونت في صورتها النهائية من (29) عبارة
القسم الأول: يحتوي على البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة من الطلاب، والمتمثلة في: (الجنس-الكلية – المستوى).

القسم الثاني: ويتكون من (29) عبارة، مقسمة على (4) أبعاد، هي:

- 1- البعد الأول: وقياس دور الإدارة الجامعية ويتكون من (9) عبارات.
- 2- البعد الثاني: وقياس دور أعضاء هيئة التدريس ويتكون من (8) عبارات.
- 3- البعد الثالث: وقياس دور المقررات الدراسية ويتكون من (5) عبارات.
- 4- البعد الرابع: وقياس دور الأنشطة الطلابية ويتكون من (7) عبارات.

2- استبانة أعضاء هيئة التدريس:

وتكونت في صورتها النهائية من (66) عبارة
القسم الأول: يحتوي على البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة من الطلاب، والمتمثلة في: (الجنس-الكلية – الدرجة العلمية).

القسم الثاني: ويتكون من (3) محاور مقسمة على (11) بعداً تتضمن (66) عبارة، هي:

• المحور الأول: وقياس واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها ويتكون من (29) عبارة مقسمة على (4) أبعاد هي:

- 1- البعد الأول وقياس دور الإدارة الجامعية ويتكون من (8) عبارات.
 - 2- البعد الثاني وقياس دور أعضاء هيئة التدريس ويتكون من (9) عبارات.
 - 3- البعد الثالث وقياس دور المقررات الدراسية ويتكون من (5) عبارات.
 - 4- البعد الرابع وقياس دور الأنشطة الطلابية ويتكون من (7) عبارات.
- المحور الثاني: وقياس معوقات تنمية الوعي القانوني للطلاب في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل ويتكون من (16) عبارة مقسمة على (3) أبعاد هي:

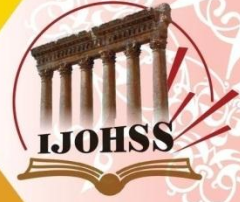
- 1- البعد الأول وقياس معوقات إدارية وتنظيمية ويتكون من (5) عبارات.
 - 2- البعد الثاني وقياس المعوقات المادية والبشرية ويتكون من (7) عبارات.
 - 3- البعد الثالث وقياس معوقات ترتبط بالشراكة والتعاون مع الهيئات القانونية ويتكون من (4) عبارات.
- المحور الثالث: وقياس متطلبات تنمية الوعي القانوني للطلاب في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل ويتكون من (22) عبارة مقسمة على (4) أبعاد هي:

- 1- البعد الأول وقياس متطلبات تشريعية وقانونية ويتكون من (4) عبارات.
- 2- البعد الثاني وقياس متطلبات إدارية وتنظيمية ويتكون من (8) عبارات.
- 3- البعد الثالث وقياس متطلبات مادية وبشرية ويتكون من (6) عبارات.
- 4- البعد الرابع وقياس متطلبات ترتبط بالتكامل بين الجامعة والهيئات القانونية ويتكون من (4) عبارات.

صدق أدوات الدراسة:

للتعرف على مدى الصدق الظاهري للاستبانتيين Face Validity، والتأكد من أنهما تقيسان ما وضعنا لقياسه، تم القيام بما يلي:

- 1- عرضهما بصورتها الأولية على عدد من المحكمين التربويين، حيث وصل عدد المحكمين إلى (11) محكماً من ذوي الخبرة والاختصاص في كليات التربية بالجامعات السعودية
والجدول التالي يوضح النسب المئوية للموافقة على كل مفردة من مفردات استبيان الوعي القانوني للطلاب.



جدول (1): النسب المئوية لآراء المحكمين في عبارات استبانة الطلاب

م	موافق	تعديل صياغة	غير موافق	م	موافق	تعديل صياغة	غير موافق
1	%100	-	-	16	%81,8	%18,2	-
2	%81,8	%18,2	-	17	%72,7	%27,3	-
3	%81,8	%18,2	-	18	%100	-	-
4	%100	-	-	19	%100	-	-
5	%81,8	%18,2	-	20	%100	-	-
6	%100	-	-	21	%100	-	-
7	%90,9	%9,1	-	22	%81,8	%18,2	-
8	%72,7	%27,3	-	23	%100	-	-
9	%100	-	-	24	%100	-	-
10	%100	-	-	25	%81,8	%18,2	-
11	%90,9	%9,1	-	26	%72,7	%27,3	-
12	%72,7	%27,3	-	27	%81,8	%18,2	-
13	%72,7	%27,3	-	28	%100	-	-
14	%81,8	%18,2	-	29	%100	-	-
15	%100	-	-				

وباستقراء الجدول السابق يتضح أنه تم الإبقاء على معظم المفردات التي بلغت نسب اتفاقها 100 % كما هي دون إجراء أي تعديل، وتم تعديل صياغة باقي المفردات بناءً على آراء السادة المحكمين.
والجدول التالي يوضح النسب المئوية للموافقة على كل مفردة من مفردات استبيان الوعي القانوني لأعضاء هيئة التدريس:

جدول (2): النسب المئوية لآراء المحكمين في عبارات استبانة أعضاء هيئة التدريس

م	موافق	تعديل صياغة	غير موافق	م	موافق	تعديل صياغة	غير موافق
1	%100	-	-	34	%100	-	-
2	%90,9	%9,1	-	35	%90,9	%9,1	-
3	%100	-	-	36	%90,9	%9,1	-
4	%100	-	-	37	%100	-	-
5	%100	-	-	38	%100	-	-
6	%100	-	-	39	%100	-	-
7	%90,9	%9,1	-	40	%81,8	%18,2	-
8	%72,7	%27,3	-	41	%100	-	-
9	%90,9	%9,1	-	42	%81,8	%18,2	-
10	%100	-	-	43	%90,9	%9,1	-
11	%90,9	%9,1	-	44	%100	-	-
12	%90,9	%9,1	-	45	%90,9	%9,1	-
13	%90,9	%9,1	-	46	%100	-	-
14	%81,8	%18,2	-	47	%100	-	-
15	%100	-	-	48	%81,8	%18,2	-
16	%81,8	%18,2	-	49	%72,7	%27,3	-
17	%90,9	%9,1	-	50	%90,9	%9,1	-



-	%9,1	%90,9	51	-	-	%100	18
-	-	%100	52	-	-	%100	19
-	%27,3	%72,7	53	-	-	%100	20
-	-	%100	54	-	-	%100	21
-	%9,1	%90,9	55	-	%18,2	%81,8	22
-	-	%100	56	-	-	%100	23
-	%18,2	%81,8	57	-	-	%100	24
-	%18,2	%81,8	58	-	%9,1	%90,9	25
-	-	%100	59	-	%27,3	%72,7	26
-	%18,2	%81,8	60	-	%18,2	%81,8	27
-	%27,3	%72,7	61	-	-	%100	28
-	-	%100	62	-	-	%100	29
-	-	%100	63	-	%27,3	%72,7	30
-	-	%100	64	-	%18,2	%81,8	31
-	%9,1	%90,9	65	-	-	%100	32
-	%18,2	%81,8	66	-	-	%100	33

وباستقراء الجدول السابق يتضح أنه تم الإبقاء على معظم المفردات التي بلغت نسب اتفاقها 100 % كما هي دون إجراء أي تعديل، وتم تعديل صياغة باقي المفردات بناءً على آراء السادة المحكمين.
2- صدق الاتساق الداخلي للأداتين:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيانين، تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)؛ للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبيانين بالدرجة الكلية للمحور أو البعد الذي تنتمي إليه العبارة.

أ- صدق الاتساق الداخلي لاستبيان الوعي القانوني للطلاب
وذلك عن طريق حساب معاملات الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية لاستبيان الوعي القانوني للطلاب، ويوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية للاستبيان.

جدول (3): معاملات الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية لاستبيان الطلاب

م	الأبعاد	دور الإدارة الجامعية	دور أعضاء هيئة التدريس	المقررات الدراسية	الأنشطة الطلابية	الدرجة الكلية
1	دور الإدارة الجامعية	1				
2	دور أعضاء هيئة التدريس	** ,672	1			
3	المقررات الدراسية	** ,628	** ,749	1		
4	الأنشطة الطلابية	** ,635	** ,671	** ,647	1	
1	الدرجة الكلية	** ,869	** ,893	** ,840	** ,856	1

يتضح من الجدول أن معاملات الارتباط تراوحت بين (0,893،0,628)، وبذلك تم التحقق من الاتساق الداخلي للاستبيان.

وكذلك تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل مفردة، والبعد الذي تنتمي إليه تلك المفردة، ويوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين المفردة والبعد الذي تنتمي إليه:



جدول (4): معاملات الارتباط بين درجات كل مفردة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه في استبانة الطلاب

المرتبة	معامل الارتباط	المرتبة	معامل الارتباط	المرتبة	معامل الارتباط	المرتبة	معامل الارتباط
1	**0,720	10	**0,626	18	**0,810	23	**0,819
2	**0,696	11	**0,829	19	**0,769	24	**0,703
3	**0,680	12	**0,899	20	**0,830	25	**0,857
4	**0,808	13	**0,871	21	**0,8678	26	**0,898
5	**0,787	14	**0,764	22	**0,706	27	**0,934
6	**0,696	15	**0,879			28	**0,780
7	**0,634	16	**0,764			29	**0,780
8	**0,799	17	**0,789				
9	**0,806						

يتضح من الجدول أن قيم معاملات الارتباط تراوحت بين (0,924, 0,626)، وأن هذه القيم مقبولة، وبذلك تم التحقق من الاتساق الداخلي للاستبيان.

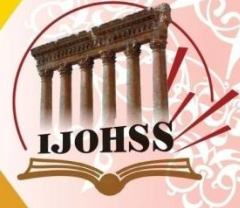
كذلك تم حساب معاملات الارتباط بين كل مفردة من مفردات الاستبيان والدرجة الكلية، ويوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين المفردات والدرجة الكلية للاستبيان.

جدول (5) معاملات الارتباط بين المفردات والدرجة الكلية لاستبانة الطلاب

رقم المفردة	معامل الارتباط	رقم المفردة	معامل الارتباط
1	**0,684	16	**0,593
2	**0,566	17	**0,809
3	**0,460	18	**0,694
4	**0,594	19	**0,606
5	**0,688	20	**0,591
6	**0,623	21	**0,813
7	**0,661	22	**0,633
8	**0,690	23	**0,629
9	**0,795	24	**0,635
10	**0,563	25	**0,715
11	**0,728	26	**0,752
12	**0,793	27	**0,802
13	**0,814	28	**0,732
14	**0,625	29	**0,743

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط تراوحت بين (0,815, 0,460)، وأن معظم هذه القيم مقبولة ودالة إحصائياً.

أ- صدق الاتساق الداخلي للاستبيان الواعي القانوني لأعضاء هيئة التدريس وذلك عن طريق حساب معاملات الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية للاستبيان، ويوضح جدول التالي معاملات الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية للاستبيان.



جدول (6): معاملات الارتباط بين الأبعاد والدرجة الكلية لاستبانة اعضاء هيئة التدريس

الدرجة الكلية	الأبعاد	م
**0,845	دور الإدارة الجامعية	1
**0,807	دور أعضاء هيئة التدريس	2
**0,685	المقررات الدراسية	3
**0,760	الأنشطة الطلابية	4
**0,860	معوقات إدارية وتنظيمية	5
**0,901	المعوقات المادية والبشرية	6
**0,728	معوقات ترتبط بالمشراكة والتعاون مع الهيئات القانونية	7
**0,560	متطلبات تشريعية وقانونية	8
**0,696	متطلبات إدارية وتنظيمية	9
**0,559	متطلبات مادية وبشرية	10
**0,472	متطلبات ترتبط بالتكامل بين الجامعة والهيئات القانونية	11

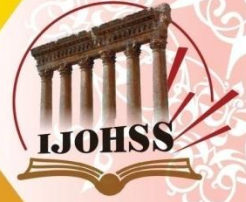
يتضح من الجدول أن معاملات الارتباط تراوحت بين (0,472، 0,901)، وبذلك تم التحقق من الاتساق الداخلي للاستبيان. وكذلك تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل مفردة، والبعد الذي تنتمي إليه تلك المفردة، ويوضح جدول التالي معاملات الارتباط بين المفردة والبعد الذي تنتمي إليه:

جدول (7): معاملات الارتباط بين درجات كل مفردة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه في استبانة اعضاء هيئة التدريس

معامل الارتباط	البعد السادس	معامل الارتباط	البعد الخامس	معامل الارتباط	البعد الرابع	معامل الارتباط	البعد الثالث	معامل الارتباط	البعد الثاني	معامل الارتباط	البعد الأول
**0,567	35	**0,864	30	**0,890	23	**0,844	18	**0,762	10	**0,825	1
**0,584	36	**0,739	31	**0,727	24	**0,903	19	**0,836	11	**0,823	2
**0,662	37	**0,829	32	**0,916	25	**0,883	20	**0,903	12	**0,828	3
**0,454	38	**0,751	33	**0,927	26	**0,923	21	**0,931	13	**0,858	4
**0,621	39	**0,413	34	**0,912	27	**0,882	22	**0,899	14	**0,758	5
**0,664	40			**0,863	28			**0,875	15	**0,630	6
**0,658	41			**0,861	29			**0,753	16	**0,776	7
								**0,855	17	**0,850	8
										**0,845	9
**0,925		63		**0,812	58	**0,796	50	**0,890	46	**0,483	42
**0,955		64		**0,888	59	**0,762	51	**0,924	47	**0,731	43
**0,929		65		**0,917	60	**0,743	52	**0,936	48	**0,713	44
**0,927		66		**0,829	61	**0,850	53	**0,892	49	**0,796	45
				**0,913	62	**0,877	54				
						**0,841	55				
						**0,780	56				
						**0,811	57				

يتضح من الجدول أن قيم معاملات الارتباط تراوحت بين (0,413، 0,955)، وأن هذه القيم مقبولة، وبذلك تم التحقق من الاتساق الداخلي للاستبيان.

وكذلك تم حساب معاملات الارتباط بين كل مفردة من مفردات الاستبيان والدرجة الكلية، ويوضح جدول التالي معاملات الارتباط بين المفردات والدرجة الكلية للاستبيان.



جدول (8) : معاملات الارتباط بين المفردة والدرجة الكلية لاستبانة اعضاء هيئة التدريس

معامل الارتباط	رقم المفردة	معامل الارتباط	رقم المفردة
**0,245	34	**0,632	1
**0,545	35	**0,698	2
**0,431	36	**0,753	3
**0,495	37	**0,671	4
**0,360	38	**0,759	5
**0,598	39	**0,658	6
*0,677	40	**0,710	7
**0,746	41	**0,682	8
**0,640	42	**0,608	9
**0,446	43	**0,699	10
**0,368	44	**0,645	11
**0,497	45	**0,685	12
**0,527	46	**0,717	13
**0,454	47	**0,722	14
**0,541	48	**0,661	15
**0,515	49	**0,688	16
**0,509	50	**0,723	17
**0,533	51	**0,671	18
**0,680	52	**0,618	19
**0,647	53	**0,607	20
**0,657	54	**0,612	21
**0,542	55	**0,537	22
**0,426	56	**0,679	23
**0,506	57	**0,571	24
**0,495	58	**0,620	25
**0,489	59	**0,686	26
**0,480	60	**0,658	27
**0,482	61	**0,731	28
**0,491	62	**0,686	29
**0,423	63	**0,753	30
**0,462	64	**0,671	31
**0,416	65	**0,759	32
0,463	66	**0,658	33

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط تراوحت بين (0.245، 0.759)، وأن معظم هذه القيم مقبولة ودالة إحصائياً.

3-الصدق التمييزي لاستبيان الوعي القانوني

أ- الصدق التمييزي لاستبيان الوعي القانوني للطلاب.

لحساب الصدق التمييزي لاستبيان الوعي القانوني للطلاب قام الباحث بمقارنة الثلث الأعلى في درجات المقياس بالثلث الأدنى في ضوء المتوسط الحسابي للدرجة الكلية، واستخدم لهذه المقارنة اختبار (ت) لحساب الفرق بين المجموعتين، والذي يحدده جدول التالي:

جدول (9): الصدق التمييزي لاستبانة الطلاب

البعد	المجموعة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	الأدنى	75	2,25	0,549	21,74	0,01
	الأعلى	75	4,09	0,484		

يتضح من الجدول (25) السابق أن استبيان الوعي القانوني للطلاب ميز بين طرفي السمة المقاسة لدى أفراد العينة، حيث أن قيمة (ت) دالة إحصائياً عند مستوي 0.01 ولذلك يتصف الاستبيان بالصدق.

ب- الصدق التمييزي لاستبيان الوعي القانوني لأعضاء هيئة التدريس

لحساب الصدق التمييزي لاستبيان الوعي القانوني لأعضاء هيئة التدريس قام الباحث بمقارنة الثلث الأعلى في درجات المقياس بالثلث الأدنى في ضوء المتوسط الحسابي للدرجة الكلية، واستخدم لهذه المقارنة اختبار (ت) لحساب الفرق بين المجموعتين، والذي يحدده جدول التالي:

جدول (10): الصدق التمييزي لاستبانة أعضاء هيئة التدريس

البعد	المجموعة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	الأدنى	40	2,98	0,469	81,66	0,01
	الأعلى	40	4,15	0,340		

يتضح من الجدول السابق أن استبيان الوعي القانوني لأعضاء هيئة التدريس ميز بين طرفي السمة المقاسة لدى أفراد العينة، حيث أن قيمة (ت) دالة إحصائياً عند مستوي 0.01 ولذلك يتصف الاستبيان بالصدق.

ثانياً: الثبات

ويقصد به أن تعطي الاستبانة نفس النتائج أو نتائج متقاربة إذا أعيد تطبيقها على نفس أفراد العينة في فترتين مختلفتين وفي نفس الظروف. وقد تم حساب ثبات الاستبانة Reliability بطريقة إحصائية من خلال معاملات ارتباط الاتساق الداخلي Internal Consistency، كما استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) من خلال المعادلة الآتية:

$$\alpha = \frac{N \cdot \bar{r}}{1 + (N - 1) \cdot \bar{r}}$$

حيث تشير α إلى معامل الثبات بط
قيم معاملات الارتباط بين مفردات الاستبانة أو المحور Average Inter-Item Correlation ويحسب من خارج قسمة (مجموع معاملات الارتباط بين مفردات الاستبانة أو المحور/عدد مفردات الاستبانة أو المحور).

1-معامل ثبات ألفا كرونباخ لاستبيان الوعي القانوني

أ-معامل ثبات ألفا كرونباخ لاستبيان الوعي القانوني للطلاب:

استخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ لحساب معامل الثبات، ويوضح جدول (27) معامل الثبات لكل بُعد من أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية:

جدول (11): معاملات الثبات للأبعاد والدرجة الكلية لاستبانة الطلاب

م	البعد	معامل الثبات
1	دور الإدارة الجامعية	,895
2	دور أعضاء هيئة التدريس	,922
3	المقررات الدراسية	,856
4	الأنشطة الطلابية	,935
	معامل ثبات ألفا للدرجة الكلية	,960
	الثبات باستخدام معامل أوميغا (CR)	,961

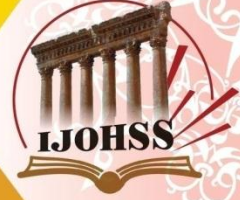
باستقراء الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل ألفا لكرونباخ بالنسبة لأبعاد الاستبيان المستخدم تراوحت بين (0,935 و 0,856)، وبلغت قيمتها للاستبيان ككل (0,960)، وهي قيم مقبولة مما يؤكد صلاحية استخدام هذا الاستبيان.

بمعامل ثبات ألفا كرونباخ لاستبيان الوعي القانوني لأعضاء هيئة التدريس: استخدم الباحث لحساب الثبات على العينة الاستطلاعية معامل ألفا كرونباخ، ويوضح جدول التالي معامل الثبات لكل بُعد من أبعاد الاستبيان والدرجة الكلية:

جدول (12): معاملات الثبات للأبعاد والدرجة الكلية لاستبانة أعضاء هيئة التدريس

م	المحاور	البعد	معامل الثبات
1	المحور الأول	دور الإدارة الجامعية	0,927
2		دور أعضاء هيئة التدريس	0,946
3		المقررات الدراسية	0,928
4		الأنشطة الطلابية	0,947
		الدرجة الكلية للمحور الأول	0,976
5	المحور الثاني	معوقات إدارية وتنظيمية	0,753
6		المعوقات المادية والبشرية	0,693
7		معوقات ترتبط بالشراكة والتعاون مع الهيئات القانونية	0,603
		الدرجة الكلية للمحور الثاني	0,857
8	المحور الثالث	متطلبات تشريعية وقانونية	0,930
9		متطلبات إدارية وتنظيمية	0,922
10		متطلبات مادية وبشرية	0,919
11		متطلبات ترتبط بالتكامل بين الجامعة والهيئات القانونية	0,951
		الدرجة الكلية للمحور الثالث	0,965
		الدرجة الكلية لاستبانة ككل	0,971

باستقراء الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بالنسبة لأبعاد الاستبيان المستخدم تراوحت بين (0,951 و 0,603)، وبلغت قيمتها للاستبيان ككل (0,971)، حيث أنها تقترب من الواحد الصحيح؛ وهي درجة ثبات عالية ومقبولة إحصائياً، ولذلك جاءت درجة صدق الاستبانة عالية حيث إن الصدق يساوي الجذر التربيعي للثبات؛ وكما بلغت قيمة المحور الأول (0,976)، والمحور الثاني (0,857)، والمحور الثالث (0,965)، وهي قيم مقبولة مما يؤكد صلاحية استخدام هذا الاستبيان.



2-معامل ثبات ألفا بحذف درجة العبارة لاستبيان الوعي القانوني
أ-معامل ثبات ألفا بحذف العبارة لاستبيان الوعي القانوني للطلاب:
استخدم الباحث لحساب الثبات على العينة الاستطلاعية معامل ثبات ألفا بحذف درجة المفردة، ويوضح جدول التالي معامل الثبات لاستبيان الوعي القانوني للطلاب:

جدول (13): قيم معامل ثبات ألفا بحذف درجة المفردة لاستبانة الطلاب

رقم المفردة	معامل ثباتألفا بحذف درجة المفردة	رقم المفردة	معامل ثباتألفا بحذف درجة المفردة
1	0,957	16	0,959
2	0,959	17	0,960
3	0,957	18	0,960
4	0,959	19	0,960
5	0,958	20	0,959
6	0,959	21	0,959
7	0,959	22	0,959
8	0,959	23	0,959
9	0,958	24	0,958
10	0,959	25	0,959
11	0,958	26	0,958
12	0,959	27	0,958
13	0,958	28	0,959
14	0,958	29	0,960
15			0,960

وياستقرأ الجدول السابق يتضح أن قيم معاملات الثبات تراوحت بين (0,957،0,960)، وأن جميع هذه المعاملات مقبولة مما يؤكد صلاحية استخدام هذا الاستبيان.

ب-معامل ثبات ألفا بحذف العبارة لاستبيان الوعي القانوني لأعضاء هيئة التدريس:
استخدم الباحث لحساب الثبات على العينة الاستطلاعية معامل ثبات ألفا بحذف درجة العبارة، ويوضح جدول التالي معامل الثبات لاستبيان الوعي القانوني لأعضاء هيئة التدريس:

جدول (14) قيم معامل ثبات ألفا بحذف درجة المفردة لاستبانة أعضاء هيئة التدريس

رقم المفردة	معامل ثباتألفا بحذف درجة المفردة	رقم المفردة	معامل ثباتألفا بحذف درجة المفردة
1	0,971	34	0,970
2	0,970	35	0,970
3	0,971	36	0,970
4	0,970	37	0,970
5	0,971	38	0,970
6	0,970	39	0,970
7	0,970	40	0,970
8	0,970	41	0,970
9	0,970	42	0,970
10	0,971	43	0,970
11	0,971	44	0,970
12	0,970	45	0,970
13	0,970	46	0,970
14	0,970	47	0,970
15	0,970	48	0,970
16	0,970	49	0,970
17	0,970	50	0,970

0,970	51	0,970	18
0,970	52	0,970	19
0,970	53	0,970	20
0,970	54	0,970	21
0,970	55	0,970	22
0,971	56	0,970	23
0,970	57	0,970	24
0,970	58	0,970	25
0,970	59	0,970	26
0,970	60	0,970	27
0,970	61	0,970	28
0,970	62	0,970	29
0,971	63	0,970	30
0,970	64	0,970	31
0,971	65	0,970	32
0,970	66	0,970	33

وباستقراء الجدول السابق يتضح أن قيم معاملات الثبات تراوحت بين (0,970 و0,971)، وأن جميع هذه المعاملات مقبولة مما يؤكد صلاحية استخدام هذا الاستبيان.

إجراءات تطبيق الدراسة:

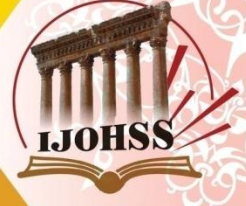
بعد التأكد من صدق (الاستبانة) وثباتها، وصلاحيتها للتطبيق، قام الباحث بتطبيقها ميدانياً باتباع الخطوات التالية:

1. تطبيق الاستبانة إلكترونياً.
2. متابعة استجابات عينة الدراسة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وتم الرد على تساؤلاتهم.
3. مراجعة الاستبانات، والتأكد من صلاحيتها، وملاءمتها للتحليل.

أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تمت معالجة البيانات وفقاً لنظام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والذي يرمز له اختصاراً بالرمز (SPSS)، وقد تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

- التكرارات، والنسب المئوية؛ للتعرف على خصائص أفراد عينة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتحديد استجاباتهم تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.
- المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) "Weighted Mean"؛ وذلك للتعرف على متوسط درجة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على كل عبارة من عبارات المحاور، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.
- المتوسط الحسابي "Mean"؛ وذلك لمعرفة مدى ارتفاع، أو انخفاض درجة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس عن المحاور الرئيسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.
- الانحراف المعياري "Standard Deviation"؛ للتعرف على مدى انحراف درجة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في درجة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات، وانخفض تشتتها.
- تم استخدام اختبار "Independent Sample T-test" لعينتين مستقلتين للتحقق من الفروق بين درجة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس باختلاف متغيراتهم التي تنقسم إلى فئتين.
- تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي "One Way ANOVA" للتحقق من الفروق بين درجة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس باختلاف متغيراتهم التي تنقسم إلى أكثر من فئتين.



- تم استخدام اختبار شيفيه " Scheffe " للتحقق من اتجاه الفروق بين درجة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس التي يبينها اختبار تحليل التباين الأحادي.

تحكيم التصور المقترح:

بعد بناء التصور المقترح في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من إطار نظري، ونتائج الدراسة الميدانية، تم تحكيمه من خلال عرضه بصورته الأولية على عدد من المحكمين التربويين، حيث وصل عدد المحكمين إلى (7) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في كليات التربية بالجامعات السعودية

خلاصة النتائج:

توصل الباحث من خلال الدراسة الميدانية التي تم تطبيقها على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس إلى العديد من النتائج من أهمها:

• اتفاق عينة الطلاب على ان دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها يتحقق بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,23)، وجاء بعد "دور الإدارة الجامعية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3,40)، وبعد "المقررات الدراسية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3,26). دور أعضاء هيئة التدريس في المرتبة الثالثة من منظور مجمل عينة الطلاب بمتوسط حسابي (3,24)، ودور الأنشطة الطلابية في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2,99).

• اتفاق عينة أعضاء هيئة التدريس على أن دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها يتحقق بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,36، وجاء بعد "دور أعضاء هيئة التدريس" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3,53)، وجاء بعد الإدارة الجامعية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3,43)، وبعد المقررات الدراسية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3,26)، وبعد الأنشطة الطلابية في المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3,15).

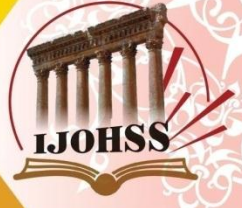
• اتفاق عينة أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة على وجود بعض المعوقات تعوق دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها حيث بلغ المتوسط الحسابي (2,82)، وجاءت المعوقات إدارية وتنظيمية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2,95)، والمعوقات المادية والبشرية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2,77)، ومعوقات الشراكة والتعاون مع الهيئات القضائية في المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي (2,73).

• اتفاق عينة أعضاء هيئة التدريس بدرجة كبيرة على ضرورة توفير المتطلبات اللازمة لتفعيل دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,61)، وجاءت متطلبات التكامل والتعاون بين الجامعة والهيئات القانونية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3,83)، والمتطلبات مادية وبشرية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3,70)، والمتطلبات الإدارية والتنظيمية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3,53)، والمتطلبات التشريعية والقانونية في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3,44).

• وجود فروق دالة إحصائيًا بين الطلاب والطالبات عند مستوى الدلالة 0,01 حول محور "واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها" ككل وبعدي (دور أعضاء هيئة التدريس، والأنشطة الطلابية) لصالح الطالبات، بينما لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين الطلاب والطالبات في بعدي (دور الإدارة الجامعية، والمقررات الدراسية).

• وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0,01) بين مجموعات عينة الطلاب حسب نوعية الكليات في إجمالي محور واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها وأبعاده الأربعة المتمثلة في: (دور الإدارة الجامعية، دور أعضاء هيئة التدريس، المقررات الدراسية، الأنشطة الطلابية) لصالح كليات الآداب والتربية وكليات العلوم وإدارة الأعمال.

• عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين الطلاب المستجدين والطلاب المقبلين على التخرج حول محور "واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها وأبعاده الأربعة المتمثلة في (دور الإدارة الجامعية، دور أعضاء هيئة التدريس، المقررات الدراسية، الأنشطة الطلابية).



- عدم وجود فروق دالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس في محور واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها وأبعاده الأربعة المتمثلة في: (دور الإدارة الجامعية، دور أعضاء هيئة التدريس، المقررات الدراسية، الأنشطة الطلابية) حسب متغير الجنس.
 - عدم وجود فروق دالة إحصائية بين مجموعات عينة أعضاء هيئة التدريس حول محور "واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها" وأبعاده الأربعة المتمثلة في: (دور الإدارة الجامعية، دور أعضاء هيئة التدريس، المقررات الدراسية، الأنشطة الطلابية) حسب متغير نوعية الكليات .
 - وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,01) بين استجابات أعضاء هيئة التدريس حسب متغير الدرجة العلمية في محور واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها وأبعاده الإدارية الجامعية، أعضاء هيئة التدريس، المقررات الدراسية، الأنشطة الطلابية لصالح الاساتذة المشاركين، بينما لا يوجد فروق بين استجابات أعضاء العينة في بعد المقررات الدراسية.
 - لا توجد فروق دالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في محور معوقات تنمية الوعي القانوني للطلاب ومتطلبات تنميته في جامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل.
 - لا توجد فروق دالة إحصائية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس حول محور " واقع دور جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في تنمية الوعي القانوني لطلابها".
- ثانياً: التصور المقترح لتوفير متطلبات تنمية الوعي القانوني للطلاب في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل:**
- يمثل الوعي القانوني البنية الفوقية في المجتمع الجامعي، وأن تنمية هذه البنية يتطلب نسقاً قيمياً يعمل كموجهات للسلوك القانوني للطلاب، ويعرفهم بحقوقهم وواجباتهم.
- ومما هو جدير بالذكر، أن هذا التصور المقترح يعد الجانب المستقبلي في البحث وعليه يمكن تناول هذا التصور المقترح من خلال النقاط الآتية:
- فلسفة التصور المقترح ومنطلقاته
 - مسوغات التصور المقترح
 - أهداف التصور المقترح
 - جوانب التصور المقترح وعناصره
 - متطلبات تطبيق التصور المقترح
 - الجهات المسؤولة عن تنفيذ التصور المقترح
 - تقويم التصور المقترح
- 1- فلسفة التصور المقترح ومنطلقاته:
- تنتقل فلسفة التصور المقترح من الإيمان بالمسؤولية القانونية للجامعات السعودية في اكساب طلابها ثقافة القانون وتقبل أوامره ونواهيه وتطبيقها عن قناعة، وتعريفهم بواجباتهم وحقوقهم وتعزيز انتمائهم للوطن، وتشكيل وعيهم لمواجهة كافة التحديات والمخاطر التي تواجه المجتمع السعودي.
- 2- مسوغات التصور المقترح:
- يركز التصور المقترح على مجموعة من المسوغات أهمها:
 - أن الوعي القانوني يُعد أحد أهم المتطلبات التي يحتاجها الطالب الجامعي،
 - أن الدراسات السابقة والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية تؤكد ضرورة الاهتمام بتنمية الوعي القانوني للطلاب في المؤسسات التعليمية.
 - أن هناك ضعف في الوعي والثقافة القانونية بين أوساط الطلاب الجامعيين.
 - أن هناك اهتمام عالمي بتنمية الثقافة القانونية لطلاب الجامعات لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.
- 3- أهداف التصور المقترح:
- نشر وتنمية الثقافة القانونية للطلاب والطالبات في مختلف كليات جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل.
 - تفعيل دور الجامعة في تنمية الوعي القانوني لدى طلابها.
 - غرس القيم المعرفية المختلفة المرتبطة بالثقافة القانونية لدى الطلاب والطالبات في كليات الجامعة.
 - تغيير الثقافة التنظيمية السائدة في كليات الجامعة وتفعيل دورها في تنمية الوعي القانوني.



- دفع الطلاب للامتناع عن القيام بأي سلوك انحرافي أو إجرامي يخل بالقوانين
- 4-آليات تحقيق التصور المقترح:
يتم تحقيق التصور المقترح على عدة آليات هي:
- عضو هيئة التدريس
- الإدارة الجامعية
- المقررات الدراسية
- الأنشطة الطلابية
- الجهات المسؤولة عن تنفيذ التصور المقترح:
- يوجد العديد من الجهات المسؤولة عن القيام بتنفيذ التصور المقترح، وهي كالتالي:
- وزارة التعليم.
- الجامعات السعودية الحكومية والأهلية.
- كليات الجامعة والعمادات المساندة.
- تقويم التصور المقترح:
- يمكن التحقق من فاعلية التصور المقترح من خلال استخدام ما يلي:
- أسلوب الدارسات المسحية
- أسلوب تحقيق الأهداف
- أسلوب تحليل المحتوى
- أسلوب الملاحظة والمقابلة
- ثالثاً : توصيات الدراسة:
- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإنه يمكن تقديم بعض التوصيات ، وهي كالتالي:
- توصيات خاصة بالإدارة الجامعية:
- تبني التصور المقترح، وتنفيذه في مراحل التعليم الجامعي لتنمية الوعي القانوني.
- إشراك الهيئات القضائية في إقامة الندوات والملتقيات لطلاب الجامعات
- ضرورة تكثيف الجهود لنشر الثقافة القانونية وتمييزها بين أفراد المجتمع عامة والطلاب خاصة
- التنسيق بين وزارة التعليم والهيئات القضائية لتقديم الأنشطة والبرامج والندوات المختلفة
- توصيات خاصة بأعضاء هيئة التدريس:
- تنمية الحس الأمني والقانوني لدى الطلاب في الجامعات.
- غرس المبادئ المرتبطة بالقانون واحترام قوانينه وتشريعته المختلفة لدى طلاب الجامعات.
- توصيات خاصة بالمقررات الدراسية:
- إدراج مقررات الثقافة القانونية في مراحل التعليم الجامعي
- تضمين مقرر الثقافة القانونية في مراحل التعليم الثانوي
- إعداد برامج مستقلة لتنمية الثقافة القانونية لدى الطلاب في جميع المناهج الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة.
- توصيات خاصة بالأنشطة الطلابية:
- عقد الدورات والندوات التثقيفية وتفعيل الأنشطة
- تنويع الأنشطة الطلابية التي تنمي الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات.



المراجع

1. إبراهيم، مجدي. (2009). معجم مصطلح التعليم والتعلم. القاهرة: عالم الكتب
2. الأمم المتحدة. (2019، أبريل 23-25). مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، فيينا-النمسا. <https://www.unodc.org/documents/congress/النمسا/>
3. البلوشي، نازلي. (2019). فاعلية وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والأمني والقانوني لدى طلبة جامعة زايد بدولة الإمارات. (رسالة ماجستير). جامعة سوهاج <http://search.mandumah.com.library.iau.edu.sa/Record/1024255>
4. جامعة الدول العربية. (2013، مارس 10-12). المؤتمر العربي الأول للثقافة القانونية، بغداد، <http://arableaguesummit2013.qatarconferences.org/arabic/pdf/speech/IRAQ.pdf>
5. جمعية الحقوقيين الكويتية. (2018، سبتمبر 23-24). مؤتمر الثقافة القانونية في المؤسسات التربوية- نحو ثقافة قانونية تربوية، الكويت [/https://la-kw.com](https://la-kw.com)
6. الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في المملكة العربية السعودية. (2008، اغسطس 5). ورشة عمل بعنوان تعليم حقوق الانسان في مؤسسات التعليم العالي، الرياض، https://nshr.org.sa/wp-content/uploads/2013/07/97_PDF.pdf
7. الدغمي، حنان؛ القاعد، إبراهيم؛ والجلاد، ماجد. (2017). دور جامعة اليرموك في تعزيز مفاهيم التربية القانونية من وجهة نظر طلبة الدراسات الاجتماعية. (رسالة ماجستير). الجامعة الأردنية <https://dirasat.ju.edu.jo/ES/Article/FullText/11357?volume=44&issue>
8. زيرفان، سليمان. (2009). الوعي السياسي وتطبيقاته- الحالة الكردستانية نموذجاً، دهوك: مطبعة خاني.
9. السهلي، عبدالله محمد. (2017). مدى توافر الثقافة الحقوقية في البيئة الجامعية من وجهة نظر طلاب قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود. (رسالة ماجستير). جامعة الملك سعود، [-file:///C:/Users/PRO/Downloads/256](file:///C:/Users/PRO/Downloads/256)
10. عابد، أحمد. (2014). صحيفة الامارات اليوم. <https://www.emaratalyoum.com/local-section/accidents/2014-05-15-1.676183>
11. العويسي، رجب. (2011). الوعي القانوني للمعلمين. أبو ظبي: دار الكتاب الجامعي.
12. قنيني، عادل. (2017). مدى توافر الوعي القانوني بأنظمة ولوائح التعليم بالجمهورية اليمنية: تطبيقاً على طلاب كلية التربية جامعة الحديدة: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير). جامعة القرآن الكريم والسنة النبوية <http://search.mandumah.com.library.iau.edu.sa/Record/996931/Description#tabnav>
13. القاضي، خالد. (2014). الوعي بالقانون لمواجهة الإرهاب في الوطن العربي. السوق العربية، مصر، [/https://www.elsokelarabia.com](https://www.elsokelarabia.com)
14. القحطاني، جوزاء بنت محمد. (2019). دور مؤسسات المعلومات في نشر الوعي القانوني. مكتبة الملك فهد الوطنية. 25، (1)، 137-262.
15. المنصة الوطنية الموحدة. (2010). مشروع الملك عبد الله "عدل". <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/main>
16. مصطفى، إبراهيم؛ الزيات، أحمد؛ عبد القادر، حامد؛ النجار، محمد. (2004). المعجم الوسيط (ط 4)، مجمع اللغة العربية. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
17. أبو منديل، ناهض. (2019). دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات فلسطين الجنوبية في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني لدى طلبة وسبل تفعيله. (رسالة ماجستير). جامعة الأزهر <http://www.alazhar.edu.ps/arabic/He/files/20160006.pdf>
18. وزارة التعليم. (2018). إدراج مقرر مقدمة في القانون للمرحلة الثانوية. <https://www.moe.gov.sa/ar/news/Pages/l-n-2018.aspx>

19. Dinara, Z.(2014).*Promoting Transboundary Water Security in the Aral Sea Basin Through International Law*.Martinus Nijhoff Publishers
20. Garieth, O. & Edut, E. (2018).*An Assessment Of Students Level Of Awareness And Enforcement Of Legal Provisions In Nigerian Universities*.(Master's thesis).
https://www.researchgate.net/publication/333951849_AN_ASSESSMENT_OF_STUDENTS_LEVEL_OF_AWARENESS_AND_ENFORCEMENT_OF_LEGAL_PROVISSIONS_IN_NIGERIAN_UNIVERSITIES
21. K. Svetlana & F.Daoyan. (2016).The Theory of legal Education of Non-legal profession in colleges and universities. *In Educational Journal*,5(6),183-187,<http://sciencepublishinggroup.net/journal/journalid=196&doi=10.11648/j.edu.20160506.19> paperinfo?
22. Kurkchiyan .M (2011). Perceptions of Law and Social Order: A Cross-National Comparison of Collective Legal Consciousness.*Wisconsin International Law Journal* (29), 366-392 , <https://ora.ox.ac.uk/objects/uuid:1eb958ed-d6df-468f-a8d6-f9c8bd76a6fd>
23. Mary, N. T.(2018).*Insiders, Outsiders, Injuries, and Law*.Cambridge University Press
24. Ma, K. (2018). College Students' Legal Awareness Cultivation and Education Based on the Characteristics of the New Era. *Educational Sciences. Theory & Practice*.18(6), 3456-3462, <http://dx.doi.org/10.12738/estp.2018.6.253>